The geographical distribution of women in Iraq and the phenomenon of domestic violence

***A. Prof. Dr. Lamyaa Ahmed Mohsin**

Abstract

The aim of the research is to clarify the geographical distribution of the proportion of women in Iraq, the proportion of women who are subjected to domestic violence, according to the county. Domestic violence against women has multiple forms and images and has serious damage. It has been shown through the contrast of the geographical distribution of women in Iraq, according to the administrative unit and higher levels who are subjected to domestic violence with different ratios, according to the county in the study area as a result of several factors, the most important social and economic factors, where the percentage of women in the total population aged $50-54$ years 49.3% in Iraq in 2011, and the province of Nineveh, the highest proportion of between the governorates of Iraq in the same year (53.7%), while the lowest was of the share of the Duhouk governorate (39.2%), and 40.5% of married women in Iraq are subjected to man's domination and economic conflicts, and 23.2% of them are subjected to psychological violence, verbal and physical abuse, and the highest The following percentage of women have been subjected to the men and women were in the Al-Anbar governorate Province grew by 60.9% of the total women, the lowest recorded in the province of Erbil I governorate and 11.7% , the highest percentage recorded Maysan Governorate married women psychological, verbal and physical violence battered it reached 62.3%, the lowest percentages were the share of Kirkuk governorate, and amounting to 9%

Published in the Journal of the College of Education / Mustansiriya University / Special Issue / Volume 1 / The 24th Scientific Conference of the College of Education 28-29 March 2018

التوزيع الجغرافي للنساء في العراق وظاهرة العنف الاسري

* أ.م.د. لمياء احمد محسن

الملخص

الهدف من البحث هو توضيح نسبة النساء و التوزيع الجغرافي لنسبهن في العراق ونسبة اللواتي يتعرضن الى العنف الاسري حسب المحافظة. فالعنف الاسري ضد المرأة له اشكال وصور متعددة وله أضرار جسيمة . وقد تبين من خلال الدراسة تباين التوزيع الجغرافي للنساء في العراق حسب الوحدة الادارية و ارتفاع نسب ممن يتعرضن الى العنف الاسري مع تباين نسبهن حسب المحافظة في منطقة الدراسة نتيجة لعدة عوامل أهمها العوامل الاجتماعية و الاقتصادية .

بلغت نسبة النساء من مجموع السكان العراق بعمر 15-54 سنة 49.3% عام 2011، و كانت محافظة نينوى صاحبة أعلى نسبة من بين محافظات العراق للعام نفسه البالغة (53.7%)، اما أدنى النسب فقد كانت من نصيب محافظة دهوك بنسبة(39.2%) ، و نسبة 40.5 ٪ من النساء المتزوجات في العراق يتعرضن إلى تسلط الرجل وعنفه الاقتصادي، و 23.2 ٪ منهن يتعرضن إلى العنف النفسي واللفظي والجسدي ، و أعلى نسبة للنساء الاتي تعرضن لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة كانت في محافظة الأنبار بنسبة 60.9% من مجموع النساء، اما أدنى النسب سُجلت في محافظة أربيل و البالغة 11.7% ، كما سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة للنساء المتزوجات المُعنفات بالعنف النفسي واللفظي والجسدي إذ بلغت 62.3%، أدنى النسب فكانت من نصيب محافظة كركوك و هي 9%.

المقدمة

تعاني المرأة العراقية حالها حال الكثير من النساء في العالم من أشكال عديدة من سوء المعاملة وتحجيم دورها في حياتها اليومية , وتقف وراء ذلك عدة عوامل الاجتماعية و اقتصادية أدت الى تقبل السلوك العنيف بحق المرأة على الرغم من اصرارها على إثبات نجاحها في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ، فهي ما زالت تتعرض للعنف بأشكاله المختلفة .

عرّفت الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنّه " كل فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة ".

العنف ضد المرأة يعد انتهاك لحقوق الانسان يتراوح تأثيره من الأني الى نتائج سلبية طويلة المدى على الناحية النفسية والعقلية والجسمية قد تؤدي الى الموت ، وكثير من الدول فيها قوانين تعاقب العنف الاسري بكل صوره ،ولكن تتضح التحديات في تطبيق هذه القوانين مع منع المرأة في المطالبة بالقصاص لمُعنفها اذا كان من ذي القربى بسبب العادات والتقاليد ، و يتضح ذلك في الدول العربية ومنها العراق. إذ تواجه المجهودات المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية للحد من ظاهرة العنف الكثير من العقبات و أكثرها خطرا غياب تطبيق القانون بل وعدم وجود قانون أصلاً يُجرم العنف الأسري في كثير من الدول العربية

مشكلة البحث تُطرح بالتساؤلات الاتية: كم تُشكل النساء من مجموع سكان العراق ؟ ما هو شكل التوزيع الجغرافي لهن ؟ و ما هي نسب النساء الاتي يتعرضن الى العنف الاسري ؟ وما هو التوزيع الجغرافي النسبي للمُعنفات أسرياً ؟ وماهي اسبابه؟.

يفترض البحث تباين التوزيع الجغرافي للنساء في العراق حسب الوحدة الادارية و ارتفاع نسب ممن يتعرضن الى العنف الاسري مع تباين نسبهن حسب المحافظة في منطقة الدراسة نتيجة لعدة عوامل أهمها اجتماعية و اقتصادية .

الفئة العمرية التي يهتم البحث بدراستها هي الإناث من سن 15 سنة الى 54 سنة الآتي يتعرضن لأي نوع من أنواع العنف سواء كان جسديا أو نفسياً و لفظياً أو اقتصادياً أو مجموعة منها من أي شخص داخل الأسرة, لتوفر بيانات عن نسب العنف لهذه الفئة العمرية في نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I- WISH لسنة 2011.

ويهدف البحث إلى دراسة التوزيع الجغرافي لنسب النساء في العراق ونسبة اللواتي يتعرضن الى العنف الاسري حسب المحافظة و رسم خرائط لها وتوضيح صورة هذا التوزيع وبيان اسبابه.

اعتمد البحث على المنهج الجغرافي الوصفي التحليلي في دراسة التوزيع الجغرافي للنساء في العراق حسب الوحدة الادارية وظاهرة العنف الاسري ضد المرأة في منطقة الدراسة وتباينه المكانية.

الحدود الزمانية للظاهرة المدروسة كانت بحسب اخر مسح للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (WISH I-) عام 2011 و قام به الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قبل

احتلال محافظتي الانبار و الموصل من قبل تنظيم (داعش) الارهابي وكان السبب الرئيسي لعدم اجراء مسوحات احصائية حديثة لمنطقة الدراسة .

وتشمل حدود المكانية للدراسة موقع العراق الجغرافي الذي يتحدد بين دائرتي عرض (َ5 ، ْ29− 37،َ22 ْ) شمالاً وخطي طول(َ48 ،38 °− 45،َ48°) شرقاً وبمساحة قدرها(438317)كم^2 ، كما يُلاحظ في خريطة(1).

خريطة (1) الوحدات الإدارية لمحافظات العراق

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، مقياس الرسم 1/ ١٠٠٠٠٠٠ ، العراق، 2010

المحور الاول :التوزيع النسبي العام و البيئي للنساء بعمر(15-54) سنة في العراق حسب الوحدة الادارية عام 2011

1- التوزيع النسبي :

" يُقصد به توزيع نسب السكان في المناطق والأقاليم . وتكمن فائدته في تحديد أهمية المكان وتطور تلك الأهمية خلال مدة معينة ، وان وظيفة الجغرافي هي تحليل تلك الأهمية وبيان أسباب تطورها وتغيرها اعتماداً على البيانات الخاصة بهذا التوزيع" [1]

و"يعد التوزيع النسبي من انسب المقاييس لمكشف عن القيمة النسبية لمسكان في أي وحدة ادارية وذلك لان دارسة التوزيع الجغرافي للسكان مرتبط بمعرفة مدى تركز السكان او تشتتهم في منطقة معينة"[2]

ولعل من أبرز مظاهر عالم اليوم ان السكان لا يتوزعون بصورة متساوية وان عدم التوازن بين عدد السكان والأرض هو من أهم اهتمامات جغرافية السكان ، ويُعبر عن هذا الارتباط المكاني بالخريطة التي تظهر صورة التوزيع [3]

يتضح من جدول (1) و شكل (1) ان نسبة النساء من مجموع السكان بعمر 15-54 سنة بلغت 49.3% في العراق عام 2011، و يُلاحظ ان محافظة نينوى سجلت أعلى نسبة من بين محافظات العراق للعام نفسه بلغت (53.7%) تليها نسبة النساء في محافظة ميسان البالغة (50.4%) ، ثم تأتي نسبة النساء في محافظة بابل و البالغة (50.2%). اما ادنى النسب فقد سُجلت في كل من المحافظات الاتية :(دهوك ، القادسية ، المثنى) حيث بلغت النسب فيها بالتتابع (39.2% ، 47.2%، 47.5%) .

جدول (1) نسب النساء من مجموع السكان بعمر 15-54 سنة في محافظات العراق حسب البيئة عام 2011			
المحافظة	حضر %	ريف %	النسبة الكلية %
نينوى	52.8	55.3	53.7
كركوك	39.8	73.6	48.6
ديالى	46.7	50.82	48.7
الأنبار	50.3	46.9	48.7
بغداد	50.2	44	49.5
بابل	53.4	47	50.2
كربلاء	46.3	51.6	48
واسط	50.0	49.1	49.6
صلاح الدين	48.1	49.8	49
النجف	49.8	48.9	49.5
القادسية	45.3	50.6	47.5
المثنى	44.5	50.7	47.8
ذي قار	47.2	50.1	48.2
ميسان	50.0	51.6	50.4
البصرة	50.3	49.1	50.1
اربيل	54.1	24.6	49.6
دهوك	40.4	35.6	39.2
سليمانية	49.1	50.6	49.3
مجموع	49.2	49.5	49.3

المصدر : ملحق (1)

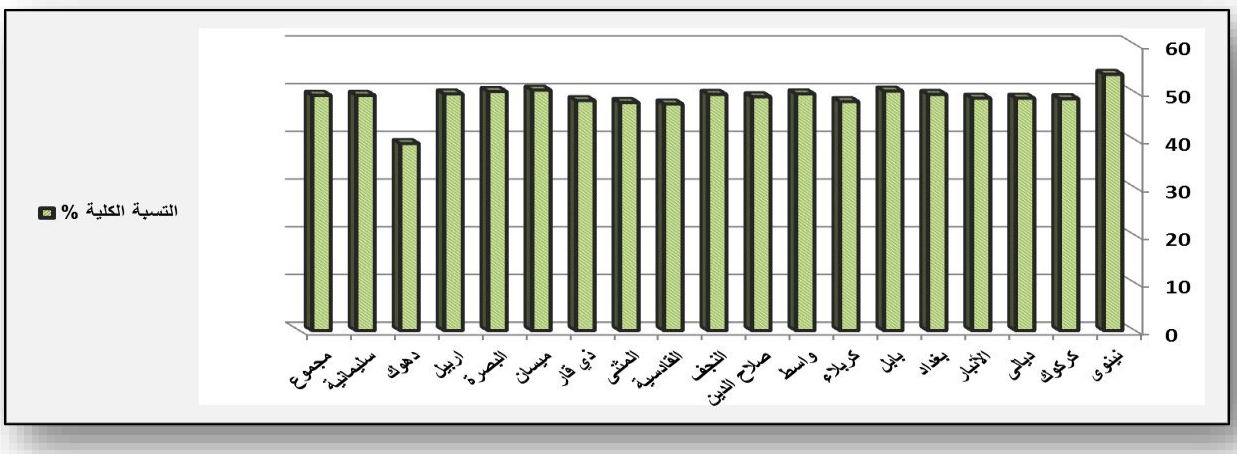

المصدر : جدول(1)

شكل(1) نسب العامة للنساء من مجموع السكان بعمر 15-54 سنة في محافظات العراق حسب عام 2011

2- التوزيع البيئي

"يقصد به نصيب الوحدة الادارية من مجموع سكان الحضر والريف ويعد هذا التوزيع من طرائق المستخدمة في قياس التباين المكاني لتوزيع الكم الديموغرافي ، ويختلف المعيار الذي يُصنف على أساسه السكان بين الحضر والريف الا ان الاساس الاداري و وظيفة السكان تعد من الاسس المهمة للتمييز بينهما".[4]

يتبين حسب شكل (2) ان نسبة النساء بعمر(15-54) سنة في العراق عام 2011 كانت 49.2% في الحضر وهي متقاربة بنسبتها العامة في الريف البالغة 49.5% على مستوى العراق للعام نفسه حيث تقل عنها سوى بفرق بلغ(0.3%) فقط.

اما على مستوى حضر الوحدات الادارية (المحافظات) فيُلاحظ تباين النسب من اعلاها التي تتمثل في كل من حضر محافظة اربيل بنسبة بلغت للنساء 54.1% تاليها نسبة النساء في حضر محافظة بابل البالغة 53.4% و من ثم نسبة النساء في حضر محافظة نينوى البالغة 52.8% ، أدنى النسب فقد كانت من نصيب محافظة كركوك حيث بلغت نسبتها 39.8% ومحافظة دهوك بنسبة40.4% ومن ثم جاءت محافظة المثنى بنسبة 44.5%.

وعلى مستوى أرياف المحافظات فشهدت نسب النساء فيها تبايناً أشد وضوحاً مقارنة بنسب النساء على مستوى حضر كل محافظة، فيُلاحظ ان أعلى النسب بلغت 73.6% في ريف محافظة كركوك و تأتي بعدها نسبة النساء في ريف محافظة نينوى البالغة 55.3% و نسب النساء في ريف كل من محافظتي كربلاء وميسان حيث بلغت 51.6% لكل منهما. وشكلت نسبة 24.6% أدنى النسب للنساء بعمر(15-54) سنة على مستوى ارياف المحافظات وكانت من نصيب ريف محافظة اربيل تتبعها نسبة النساء في ريف محافظة دهوك التي سجلت 35.6% و نسبة النساء في ريف محافظة بغداد البالغة 44%. كما هو واضح في شكل (2)

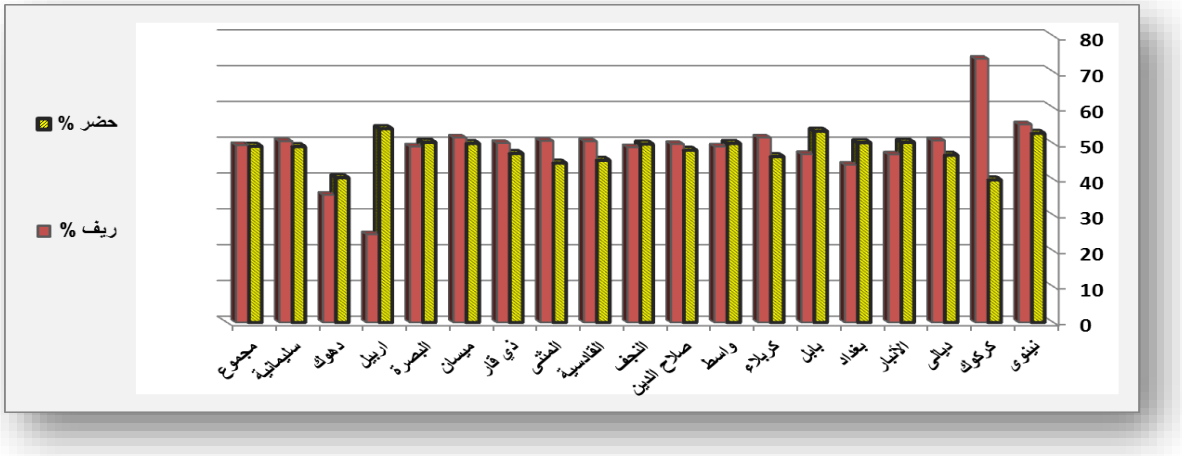

المصدر : جدول(1)

شكل(2) نسب النساء من مجموع السكان بعمر 15-54 سنة في محافظات العراق حسب البيئة عام 2011

المحور الثاني: التركيب العمري للنساء بعمر(15–54) سنة في العراق عام 2011

يشير التركيب العمري الى وصف الحالة العمرية لكل فرد في المجتمع . و يُقسم السكان الى فئات عمرية و يوضع كل فرد في المجتمع في الفئة العمرية التي ينتمي لها ، ويعد التركيب العمري احد الوسائل التخطيط الفعالة جداً ، فاذا أُريد تقديم خدمات عالية الكفاءة لأبناء منطقة ما فأن معرفة تركيب عمرهم يعد اساسياً.[5] لأن معرفة السلوك الاقتصادي والاجتماعي للسكان تحدده نسبة السكان في كل فئة عمرية.[6]

وكما هو واضح من جدول (2) وشكل (3) ان أعلى نسبة للنساء في العراق كانت للفئة العمرية(50–54) سنة والبالغة 52.6% وهي في الوقت نفسه سجلت هذه الفئة أعلى النسب مقارنة بالفئات العمرية الاخرى في نسبة النساء من مجموع السكان في الحضر والريف بنسب بلغت (51.9% ، 55.2%) على التوالي .

اما أدنى النسب العامة كانت من نصيب الفئة العمرية (25–29) سنة بنسبة 48% كما ظهرت الفئة نفسها بأدنى النسب للنساء في الحضر والتي بلغت47.5% ، بينما سجلت الفئة العمرية(40–44) سنة ادنى النسب مقارنة بالفئات العمرية الاخرى في الريف حيث بلغت 47% .

جدول (2) نسبة النساء بعمر(15-54) سنة من مجموع السكان حسب التركيب العمري في العراق عام 2011

الفئات العمرية	حضر	ريف	العراق
19-15	48.5	48.7	48.5
24-20	48.7	47.1	48.3
29-25	47.5	49.2	48.0
34-30	49.1	51.7	49.8
39-35	50.8	51.3	51.0
44-40	49.9	47	49.1
49-45	50.4	52.6	50.9
54-50	51.9	55.2	52.6

المصدر : ملحق(2)

هناك انخفاض في الخصب السكاني على مستوى العراق ، وهذا يتضح في الحضر مقارنة بالريف، فمن المعروف ن قابلية المرأة على إنجاب الأطفال محددة بسنوات معينة (15–49 سنة) لذا فإن عمر الانثى عند الزواج وبالتالي مدة الحياة الزوجية تعد من المتغيرات التي اهتم بها الديموغرافيون، لا نها تؤثر بشكل مباشر على نمط الخصب ومستواه واتجاهه من منطقة إلى اخرى.

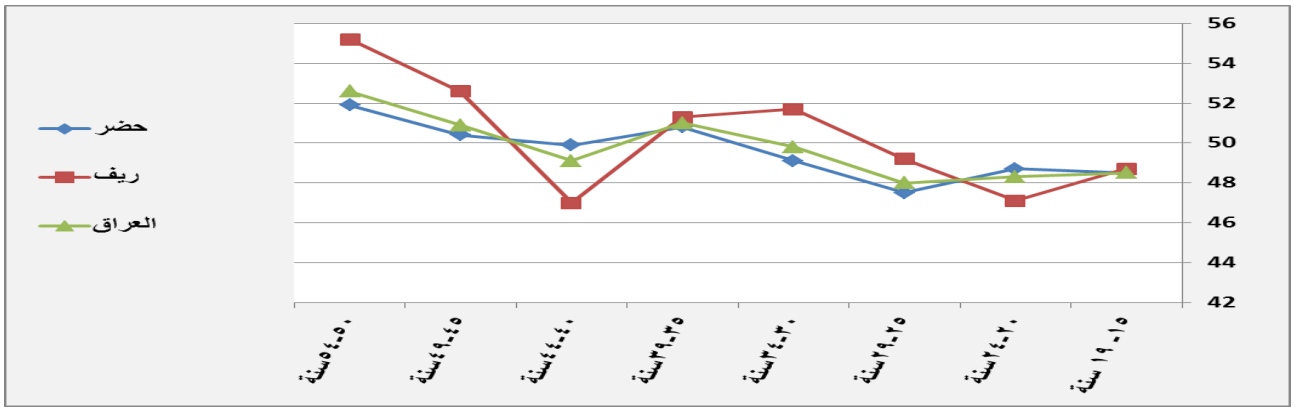

شكل (3) نسبة النساء بعمر (15–54) سنة من مجموع السكان حسب التركيب العمري في العراق عام 2011

المحور الثالث : ظاهرة العنف الاسري ضد المرأة و حقوقها في العراق.

العنف الاسري يحدث في العادة ضد المرأة بالأساس على أيدي الأزواج والآباء والأشقاء والأبناء والأقارب من الرجال، وقد أزداد الأمر تعقيداً، الحالة الأمنية السائدة و النزاع المستمر والهجمات الإرهابية، إضافة للمصاعب الاقتصادية فقد ساهمت في زيادة معدلات العنف ضد المرأة في العراق والعنف الأسري المبني على تقاليد العشائر.[7]

العنف الجسدي هو التعرض للصفع أو الدفع بشدة أو شد الشعر أو الضرب بقبضة اليد أو بأي أداة أخرى والركل أو الخنق أو العمد إلى الحرق .كما يشمل هذا الشكل من العنف التهديد أو الاستخدام الفعلي للسلاح سواء كان سكيناً أو مسدساً. وقد أظهرت النتائج نسباً منخفضة في تعرض المرأة لهذا الشكل من العنف مقارنة بالبلدان القريبة مثل مصر والأردن ولبنان وبشكل لا يعكس الواقع استناداً إلى ما أشارت له وزارة الداخلية العراقية في تقريرها حول تضاعف حالات العنف الجسدي البليغ التي كانت تصل للجهات الأمنية في العام 2009 نحو تسع مرات تقريباً عما كان عليه الحال في عام 2003 . وترتبط هذه النتيجة بطبيعة الصمت التي تحيط بهذا الموضوع ".

كما تتعرض المرأة للعنف النفسي، "فمع توجه المجتمع نحو المحافظة والانغلاق بعد أن تعزز القيم الثقافية التقليدية وسيادة الافكار النمطية حول النوع الاجتماعي وزيادة المركزية الذكورية أصبح التكتم على مثل هذه الأفعال وعدم الإفصاح عنها قيمة تحرص المرأة على المحافظة عليها لاسيما مع وجود نسبة كبيرة من النساء لا تجد في ضرب الزوج لزوجته عنفاً ".[8]

وهناك ممارسات تقليدية مثل ختان النساء ، حيث تسبب هذه العملية للفتاة أخطار جسمية جسيمة، وتتم هذه العملية دون سند ديني أو طبي، بل نتيجة لاتجاه اجتماعي خاطئ، ويرى أن التمثيل بجسدها هو وسيلة للدفاع عن الفضيلة والأخلاق" .[9]

"تشير بعض المسوحات والدراسات إلى أن ختان الإناث ليس شائعاً في معظم مناطق العراق، و المعلومات تشير الى انتشار هذه الممارسة في إقليم كردستان دون بقية أنحاء العراق".[10]

فقد "أصدرت وزارة الصحة في حكومة إقليم كردستان في عام 2010 تقرير تشير فيه الى 41% من النساء في محافظات السليمانية وأربيل قد خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية (الختان) ولم تجد بحوث الوزارة أي دليل على هذه الممارسة في محافظة دهوك". [11]

من عوامل الخطر التي تدفع الفرد إلى ممارسة العنف ضد المرأة هو "تدني مستوى التعليم والتعرّض للإيذاء في مرحلة الطفولة أو شهادة حالات من العنف المنزلي الممارس ضد المرأة وتعاطي الكحول على نحو ضار والسلوكيات التي تميل إلى تقبّل العنف، وعدم المساواة بين الجنسين".[12]

و كذلك "ان بعض العوامل المرتبطة بالعنف تتعلق بالخصائص الشخصية للمرأة المُعنفة والبعض الآخر يتعلق بالخصائص الشخصية للفاعل . وفي كلتا الحالتين فإن ثقافة المجتمع هي المسؤولة عن تشكيل هذه الشخصيات وتحديد استجابتها على وفق منظومة من المعايير والقيم والمعتقدات التي تقرها الثقافة وتحددها.

و انطلاقاً من حقيقة أكدتها الأدبيات وهي أن العنف ظاهرة ثقافية وان أسبابه تتركز بالدرجة الأساس بمفاهيم وعادات المجتمع حول المرأة وهو ما عززته نتائج " المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH لسنة 2011 الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات" ، كما أفادت هذه النتائج ان هناك 64.2% من النساء بعمر (15-54) سنة في سؤالهن عن الأماكن التي يعتقدن أن العنف ينتشر فيها ويصدر منها إذ أشارت بان المنزل هو المكان الذي تتعرض فيه المرأة للعنف من قبل فرد من الاسرة ، حيث أن 41.6% من النساء يتعرضن للعنف النفسي شهرياً، وان هناك19.2% من النساء يتعرضن لهذا العنف في الأقل مرة أو مرتين في الأسبوع، في حين بلغت نسبة اللاتي يتعرضن لهذا العنف يومياً 4.8%، أما فيما يتعلق بالعنف الجسدي فأن41.1% من المتعرضات لهذا الشكل من العنف يتعرضن له شهرياً وما يقرب من19% يتعرضن له أسبوعيا و2.8% فقط من النساء يتعرضن له بشكل يومي".[13]

أن " تعريف المرأة للعنف أي مقدار ما تدركه وتعيه من إساءة موجهة لها سواء كانت نفسية أو جسدية هو الذي يحدد درجة تأثر المرأة بالعنف ،كما يشكل هذا الوعي واحدا من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه الجهود الرامية للقضاء عليه .وتم تعريف وعي المرأة بأنه فهم المرأة للسلوكيات الدالة على العنف وتعريفها وإدراكها لهذه السلوكيات على أنها عنف ". [14]

إن أكثر من نصف النساء لا يجدن في ضرب الزوج لزوجته عنفاً. أما التبريرات التي يعطى بموجبها الحق للرجل ممارسة العنف، ترى 55.7 ٪ من النساء ان للرجل حق الضرب المرأة في حالة مخالفتها لأوامره و نسبة 52 ٪ في حالة الخروج بدون الحصول على إذنه ، وترتفع نسبة النساء اللاتي لا يجدن في سلوك الضرب عنفاً في حالة توجيه الآباء والأمهات بناتهم إلى 68 ٪ .[15]

يتبين بشكل عام ان هناك نسبة تصل الى 58% من النساء يشعرن بان ازواجهن لهم الحق في ان يضربوهن مرة واحدة او مرات متكررة لسبب من الاسباب , وهذا التقبل للعنف يكون اكثر انتشارا في اوساط النساء اللواتي يعشن في

الاسر الفقيرة بنسبة 70% مقابل 49% للنساء اللواتي ينحدرن من الاسر الاغنى في دليل مؤشر الثروة وايضا النساء الاقل تعليماً " [16]

كانت "المطلقات أكثر وعياً بالعنف بنسب تفوق نظيراتهن المتزوجات والأرامل والعزباوات إذ بلغت نسبة اللاتي يعين العنف من المطلقات 46.5% وتنخفض نسبة من لا يمتلكن وعيا بالعنف إلى 23.2٪ ضمن هذه الفئة. وأظهرت الأرامل بعمر (15–54) سنة مستوى متدنياً من الوعي بالعنف إذ بلغت نسبة اللاتي يمتلكن وعياً به 33.2 ٪ ، غير أن أدنى مستوى للوعي بالعنف قد ظهر عند النساء المتزوجات والمنفصلات إذ بلغت نسبة من يمتلكن وعياً بالعنف 31 ٪ مما يرجح أن اعتبار السلوكيات الدالة على العنف سلوكاً طبيعياً ومقبولاً بين المتزوجات هو واحد من استراتيجيات التحمل التي طورتها المرأة المتزوجة لمواجهة مواقف العنف الزواجي وهو نوع من التفاعل ربما مع مكونات الموقف المحيط بهذه الظاهرة ، حيث تقلل المرأة من حساسيتها الخاصة بإدراك العنف الزواجي". [17]

"والتمييز داخل العائلة يكون دائماً لصالح الذكور ، فقد أقرت 46 ٪ من النساء بوجود تمييز و تفضيل الذكور على الإناث و أقرت 52 ٪ من الفتيات المرهقات بعمر (10 – 15) سنة بأنهن لا يشعرن أنهن مساويات لأشقائهن الذكور . وأشارت 30.7 ٪ من النساء ان سبب هذا التميز يعود إلى العادات والتقاليد ، في حين أشارت 16.5 ٪ من النساء إلى أن السبب يتعلق بحماية الفتاة. " [18]

حسب نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية نجد ان 72.5% تقريباً من النساء ذكرن ان الزوج دائماً أو أحياناً يكون مصدر للعنف وكذلك أشارن 57.2% من النساء بأن الاب دائماً أو أحياناً يكون مصدر للعنف ، نسبة 43.4% من النساء ارجعن مصدر العنف لبقية افراد الاسرة و نسبة 39.9% للأم. [19]

تعد 69.5% من النساء ان من العنف أن تُحرم الزوجة من زيارة الاهل و نسبة 69.5% منهن يعدن انه من العنف عدم إعطاء الزوجة مصروف كاف للبيت رغم المقدرة (حرمان اقتصادي) و نسبة 62.4% منهن يعدن من العنف التصرف بممتلكات الزوجة من قبل الزوج دون اذن منها ، 57% لحرمان الزوجة من التعليم ، ونسبة 55.1% لحرمانها من العمل. [20]

و"يرى بعض الباحثين إن أسباب صمت النساء عن العنف تتلخص في اعتماد المرأة الكلي على الرجل اقتصادياً والخوف من مواجهة العائلة واعتقاد النساء إن للرجل حقاً في ممارسة العنف في حين أشارت دراسة أخرى إلى إن الخوف من الزوج هو السبب الأكثر شيوعاً وراء صمت النساء عن العنف فضلاً عن الاتجاه العام لدى النساء للحفاظ على المشكلات داخل نطاق الأسرة . وبشكل عام يعد الصمت عن العنف وعدم الإبلاغ عنه أو إنكاره واعتياده ردود فعل سلبية غالباً ما تؤدي إلى استمرار حلقة العنف". [21]

1- نسب النساء بعمر(15-54) سنة اللواتي يتعرضن الى العنف الاسري في العراق

"لا يزال عدم وجود إحصائيات رسمية شاملة عن عدد وطبيعة حوادث العنف ضد المرأة يشكل عائقاً رئيسياً أمام الفهم بشكل كامل لمدى اتساع نطاق هذه المشكلة. كما توجد عوامل تساهم في ضعف التبليغ عن حوادث العنف ضد المرأة، منها الحساسية الاجتماعية تجاه المشكلة والخوف من الوصمة الاجتماعية والانتقام ونقص الحماية القانونية والاجتماعية لضحايا العنف الاسري ضد المرأة، وضعف الثقة في تطبيق القانون ونظام العدالة. ".[22]

يُلاحظ من جدول (3) وشكل(4) إن 40.5 ٪ من النساء المتزوجات في العراق يتعرضن إلى تسلط الرجل وعنفه الاقتصادي، وإن 23.2 ٪ منهن يتعرضن إلى العنف النفسي واللفظي والجسدي.

يظهر من جدول (3) و خريطة (2) أن أعلى نسبة للنساء الاتي تعرضن لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة كانت في الأنبار بنسبة 60.9% من مجموع النساء تليها محافظة القادسية بنسبة 59.7% ثم محافظة كربلاء 57.8% ، أما أدنى مستوى من التعرض لسيطرة الرجل فقد ظهر في محافظة أربيل بنسبة 11.7% ، تليها محافظة كركوك إذ تتعرض12% ، وتنخفض نسبة سيطرة الرجل وتسلطه بشكل واضح في محافظتي دهوك بنسبة 18.4% والسليمانية بنسبة 16.8% .

أما فيما يتعلق بالعنف النفسي واللفظي والجسدي فقد سجلت محافظة ميسان أعلى مستوى لانتشار هذا الشكل من العنف إذ سجلت 62.3% من النساء في هذه المحافظة بتعرضهن لهذا النوع من العنف تليها محافظة الأنبار بنسبة 42.8% ثم محافظة بابل بنسبة 41.4%، أما أدنى النسب للعنف النفسي واللفظي والجسدي فقد ظهر في المحافظات (كركوك و نينوى و اربيل) بنسب بلغت على التوالي (9% ، 11.7% ، 12%) للنساء المتزوجات المُعنفات، كما هو واضح من من جدول (3) و خريطة (3).

يذهب 89.3% من النساء في عمر (15 -54) سنة الى الاهل أولا في حالة تعرضن الى العنف ، ولكن إذا استمر العنف ، تعاود معظم المُعنفات الذهاب الى الاهل ، في حين تذهب 14,6% منهن فقط للشرطة ، حيث نجد 37% منهن يثقن بالشرطة كإحدى الجهات التي يمكن اللجوء إليها في حالة التعرض للعنف ، في حين ذكرن 51.4% منهن بانهن لا يثقن في الشرطة ويرجع السبب الى ان الشرطة تسبب فضيحة للمرأة. [23]

جدول (3) التوزيع النسبي لتعرض النساء بعمر(15-54 سنة) المتزوجات للعنف				
المحافظة	التسلط والسيطرة		العنف النفسي و الجسدي واللفظي	
	العدد	%	العدد	%
نينوى	382393	40.4	110743	11.7
كركوك	47021	12.7	33692	9.1
ديالى	181019	48.6	89392	24
الأنبار	245380	60.9	172451	42.8
بغداد	1065356	54.9	539470	27.8
بابل	215429	44.5	200422	41.4
كربلاء	160255	57.8	77077	27.8
واسط	121884	37.8	31922	9.9
صلاح الدين	131098	36	44064	12.1
النجف	123924	35.7	72897	21
القادسية	172084	59.7	89933	31.2
المثنى	42415	23.4	14863	8.2
ذي قار	193343	40.5	73996	15.5
ميسان	124670	46.6	166673	62.3
البصرة	232591	33.3	206747	29.6
اربيل	51720	11.7	53488	12.1
دهوك	44448	18.4	29471	12.2
سليمانية	86156	16.8	69232	13.5
مجموع	3621186	40.5	2076533	230.2

وزارة التخطيط العراقية ، عمل الباحثة اعتمادا على ملحق (1) و اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، العنف ضد المرأة في العراق "الاشكاليات والخيارات" ، صندوق الامم المتحدة للسكان ، مكتب العراق، بغداد ، ص 79.

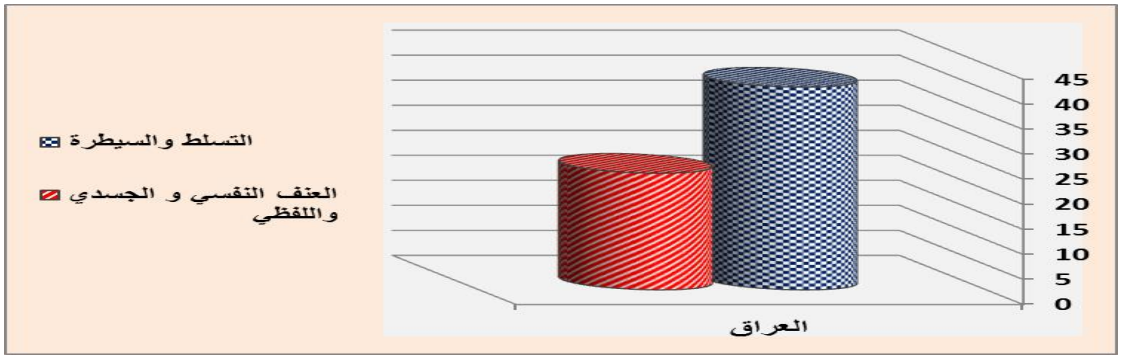

شكل (4) نسبة النساء المتزوجات (15– 54 سنة) المُعنفات تبعا لنوع العنف في العراق عام 2011

خريطة(2) التوزيع النسبي للنساء المتزوجات بعمر(15–54)سنة المُعنفات بالتسلط و السيطرة في العراق عام 2011

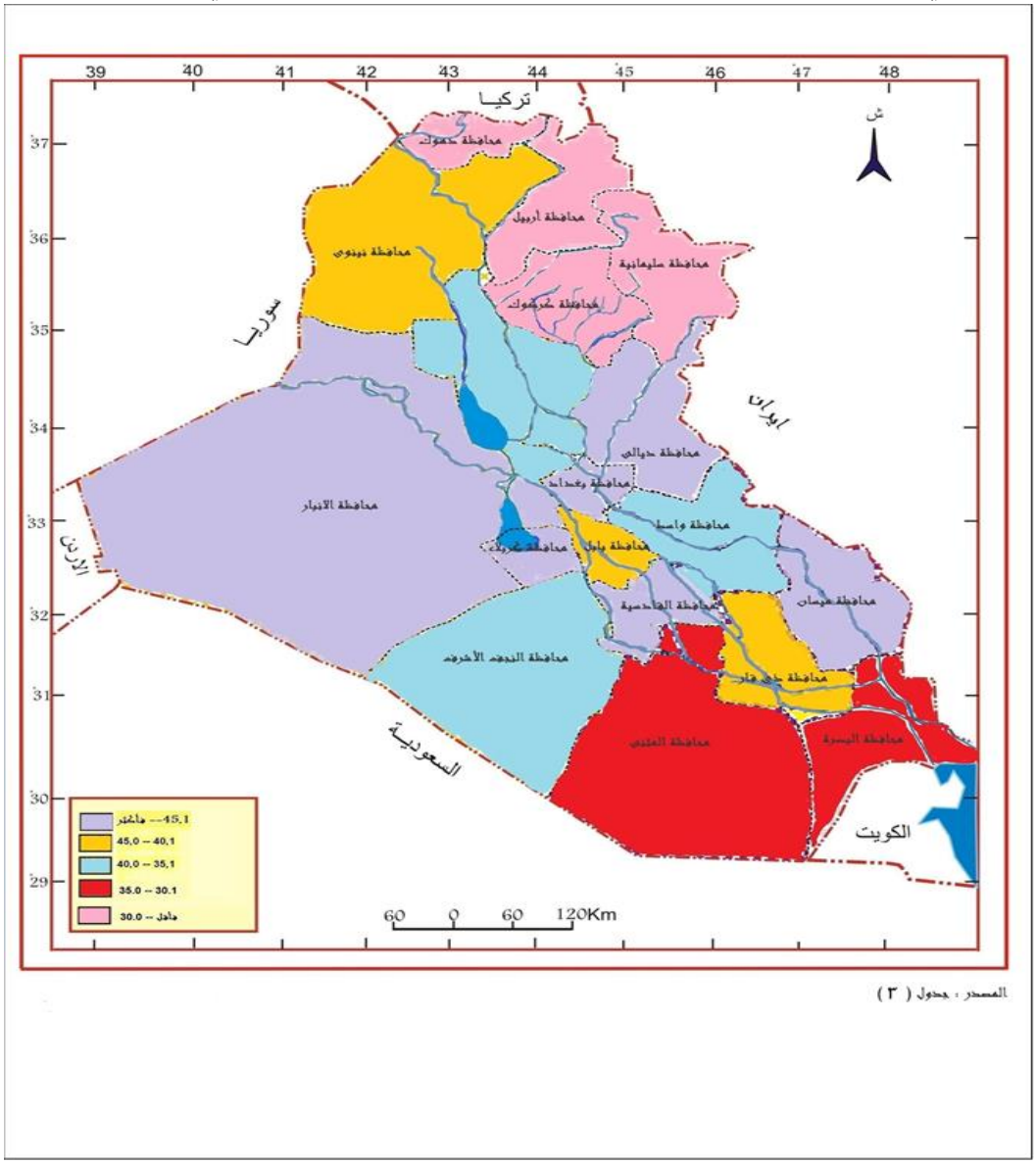

خريطة(3) التوزيع النسبي للنساء المتزوجات بعمر(15-54)سنة المُعنفات نفسياً و جسدياً ولفظياً في العراق عام 2011

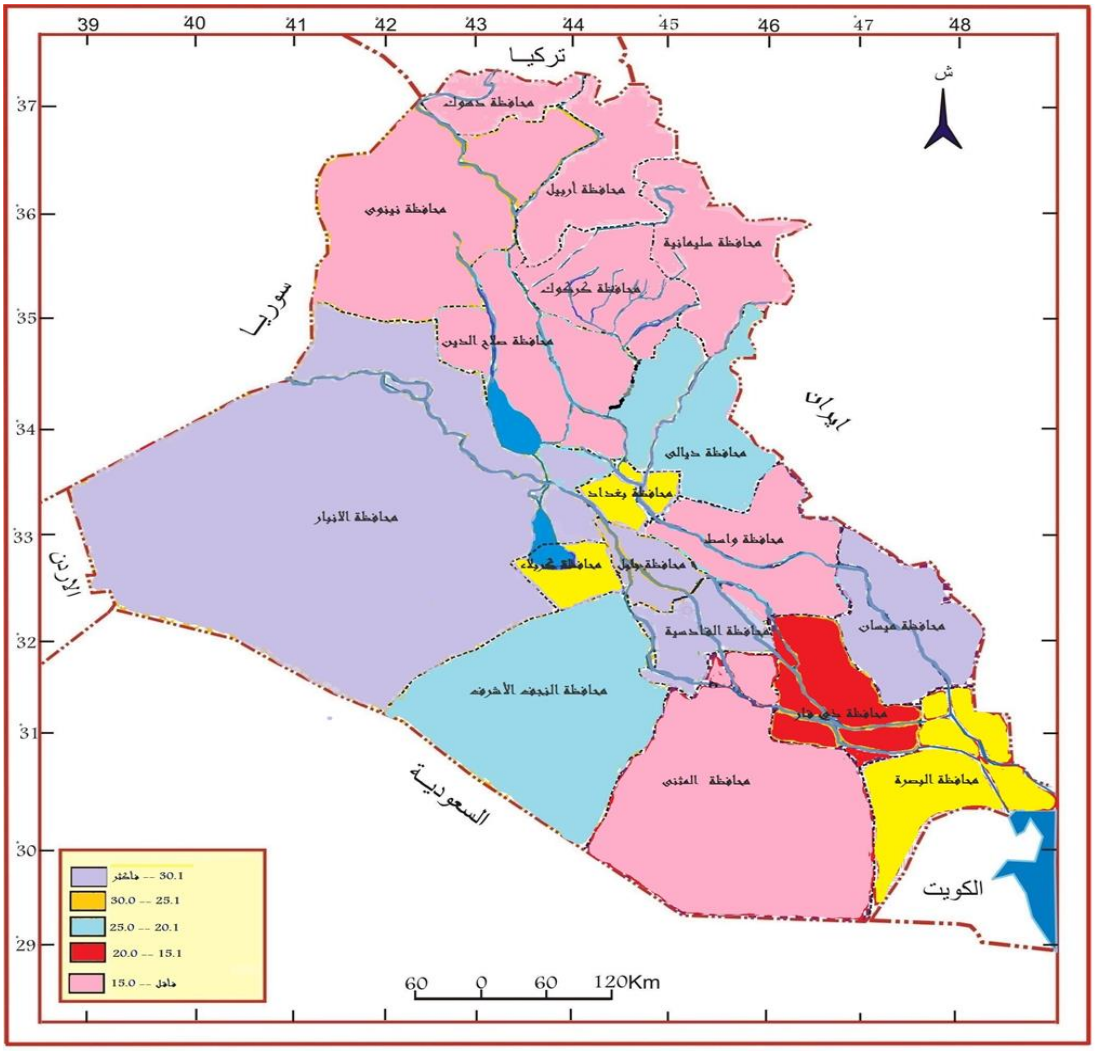

المصدر : جدول (٣)

2- حقوق المرأة المُعنفة أسرياً في العراق

يعد "الاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة وبالأخص العنف الاسري من القضايا التي أثارت اهتمام ومطالبات الحركة النسوية في العراق والمنظمات الدولية بإيجاد آليات لحماية المرأة المُعنفة وعلى اثر ذلك اتخذت الحكومة خطوات ايجابية ولو انها بطيئة للحد من ممارسة العنف ضد المرأة ، ومن هذه الخطوات انشاء مديريات حماية الاسرة و الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة علما ان الاستراتيجية تخصص لها الموارد اللازمة في ميزانية عام 2013 ولميزانية عام 2014 أضافة الى تشريع قانون الحماية من العنف الاسري في** اقليم كوردستان العراق ". [24]

" تم إنشاء وحدات حماية الأسرة المسؤولة عن متابعة حالات العنف ضد المرأة، لكنها كانت مقتصرة على المدن الكبرى ، وكانت هناك بعض المحاولات لتأسيس ملاجئ في عدد من محافظات العراق الجنوبية ولكنها باءت بالفشل في معظمها، فعلى الرغم من موافقة محافظ محافظة ميسان على إنشاء ملجأ بناء على توصية من وزارة حقوق

الإنسان، كان مجلس المحافظة متردداً في التنفيذ وذلك بسبب الصراع بين المؤيدين للفكرة ومن يعتقدون بأنها ستقوض "التقاليد القبلية". و خصص محافظ البصرة مساحة تبلغ 1000 متر مربع لتشييد ملجأ بالإضافة إلى إجراء مؤقت يقضي بتخصيص 8 منازل لاستخدامها كملاجئ مؤقتة للنساء الفارات من العنف الأسري. وعلى الرغم من ذلك لم يجر عمل شيء لا بخصوص الملجأ المقترح ولا الملاجئ المؤقتة. وفي محافظة كركوك أعلن مجلس المحافظة تخصيص التمويل المالي اللازم لإنشاء ملجأ للنساء المُعنفات في المدينة من ميزانية عام 2014 ، كما ستوفر الحلول اللازمة لمسألة توفير العاملين على ذلك. ولكن ذلك الأمر لم يُنفذ" . [25]

" نشئ في أواخر شباط/فبراير عام 2010 المركز الأول لحماية المرأة في العراق، تديره وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة حقوق الانسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة، وذلك في مركز شرطة حي السلام في حي الطوبجي في محافظة بغداد .يشمل موظفوها الضباط الإناث والذكور الذين يقدمون التقارير إلى وزارة الداخلية عن حالات العنف الاسري و بحلول نهاية حزيران/يونيو، تلقى المركز 13 حالة من حالات العنف الاسري، ونظراً للنجاح المتواضع و لكنه كان مُشجعاً لهذا المركز في تقديم المساعدة من قبل موظفوه المدربين تدريباً مهنياً للنساء من ضحايا العنف الاسري، افتتحت وزارة الداخلية العراقية مركزاً مماثل في تموز/يوليو من عام 2010 في بغداد جانب الرصافة في حي القاهرة .هذه المبادرة الإيجابية التي تهدف الحكومة منها إلى معالجة جزئية للصعوبات التي تواجهها النساء اللواتي يقعن ضحايا للعنف الاسري".[26]

"وفي تطور إيجابي كبير، شهدت السلطات في إقليم كردستان عددا متزايدا من النساء الذين هم على استعداد للإبلاغ عن إساءة المعاملة، كما يتضح من الارتفاع الحاد في عدد الحالات المبلغ عنها لمديرية متابعة العنف ضد المرأة والمديرية التي تعمل تحت سيطرة وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان و المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة بالعنف القائم على أساس الجنس من الضحايا أنفسهم ومسؤولي الشرطة والصحة في الأشهر الستة الأولى من عام 2010 وحدها، سجلت المديرية 2040 شكوى بما في ذلك العنف الاسري والقتل والحرق وغيرها من أشكال العنف" [27].

و صادق العراق على انضمامه لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالقانون رقم 66 لسنة 1986 في 28 حزيران/يونيه 1986 .[28]

على الرغم مما ورد في المادة 29 (4) من الدستور العراقي الذي ينص " تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة و المدرسة و المجتمع" الا ان العنف الأسري الموجه ضد المرأة في تنامي ، وهناك دعماً من القانون العراقي – قانون العقوبات في المادة 41(1) الذي يسمح فعلياً بالعنف الأسري: الذي ينص "معاقبة الزوجة من قبل زوجها" يعتبر حقاً قانونياً موازٍ للحق في تأديب الأطفال" طبقاً لنص المادة . [29]

فلم ترتقي كفالة التشريع من خلال الدستور والقوانين النافذة إلى مستوى تمكين المرأة فعلياً من التمتع بالمساواة مع الرجل حيث ظلت استحقاقات المرأة مرهونة بعوامل عديدة تبطل أحياناً قدرة القوانين على تحسين وضع المرأة في المجتمع ويعزى ذلك إلى خلل في تنفيذ القوانين.

وقد بذلت وزارة الدولة لشؤون المرأة جهوداً حثيثة استدمت مشاريعها التي رفعتها بشأن تعديل وإلغاء القوانين المكرسة للتمييز ضد المرأة ، وقد جوبهت تلك المشاريع برفض الجهات ذات العلاقة بسبب الأعراف والتقاليد المجتمعية، كما لم

تتم المصادقة على تشريع قانون لوزارة المرأة رغم كثرة المطالبات بتحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى حقيبة وزارية، حيث تم رفع مشروع لإنشاء وزارة للمرأة والأسرة من قبل لجنة المرأة والأسرة في البرلمان العراقي، وبادرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإقرار مشروع قانون تحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى حقيبة وزارية في بداية عام 2010، وتم رفعه إلى مجلس النواب للمصادقة عليه وتم تأجيل النظر في هذا المشروع. [30]

و "ظل قانون العقوبات العراقي يتعامل مع ما يسمى بجرائم الشرف بشكل مختلف عن أية جرائم قتل أخرى عن طريق توفير عقوبات مخففة في قضايا الشرف فالمواد 128 و 130 من قانون العقوبات تسمح بعقوبات بحد أدنى الحبس ستة أشهر على قتل او إيذاء الرجل زوجته او قريبته لأسباب متعلقة بالشرف ، ووفقاً لإحصائيات مجلس القضاء الأعلى فقد نظر القضاء العراقي خلال العام 2013 في 40 جريمة من جرائم القتل على خلفية الشرف، حسم منها 35 قضية، وبقيت 5 قضايا منظورة أمامه، اما احصائيات وزارة الداخلية العراقية فقد اشارت الى وجود قضية واحدة فقط متعلقة بالجرائم المرتكبة بدافع الشرف" [31]

و " أصدر المجلس الوطني في إقليم كردستان القرار رقم 14 الصادر في 2002/8/14 الذي عدَ جريمة القتل بدافع غسل العار جريمة عادية لا يستحق مرتكبها أن يمنح أي عذر قانوني مخفف للعقاب.

قد ورد في تقرير حقوق الإنسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتاريخ 1 / نيسان – 30 / حزيران / 2007 في الجزء الخاص بوضع المرأة العراقية إن القلق لا يزال يساور هذه البعثة بشأن عمليات القتل ضد النساء في المحافظات الشمالية الثلاثة دهوك واربيل والسليمانية بحجة حماية شرف العائلة . وقد أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة حقوق الإنسان في إقليم كردستان عن تزايد حوادث العنف ضد المرأة في الإقليم بنسبة (18%)" .[32]

"المعايير الاجتماعية السائدة والمرتبطة بالموروث الثقافي الذي يقع الفرد العراقي ضمنه يرى في المرأة كائناً أدنى وتابعاً للرجل و التعامل معها على أساس عدم الكفاءة الإنسانية وأخذت هذه الصورة تتنامى ،وبقيت هذه الصورة النمطية ملاحقة لواقع المرأة في العراق عبر امتداده إذ كانت الدولة ضمن تشريعاتها تتحاشى أن تكون طرفاً في نزاع مع المجتمع وتُكرس بذلك الصورة النمطية التي تحملها المرأة عن نفسها غير بعيدة عن ما يحمله الرجل عنها وتورث هذه الصورة عبر أجيالها نتيجة عدم السعي الجدي لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية الموروثة ، مما يبرر عدم قدرة الدولة على تغيير التشريعات والقرارات لصالح تغيير وضع المرأة في الوقت الحاضر وأصبح كل ذلك يوفر للمجتمع تبريراً شرعياً لعزلة المرأة من أجل (حمايتها) فضلاً عن بعض المواقف السلبية من المرأة نفسها التي من شأنها أن ترسخ الصورة النمطية السائدة في الثقافة التقليدية الداعمة لكل ذلك، وبذلك تكون الأسرة حاضنة بيئية أمينة للحفاظ على العنف والتمييز الذكوري ضد المرأة" . [33]

الخاتمة: وبرزت فيها النتائج الآتية:-

1. بلغت نسبة النساء من مجموع سكان العراق بعمر 15-54 سنة 49.3% عام 2011، و سجلت محافظة نينوى أعلى نسبة من بين محافظات العراق للعام نفسه البالغة (53.7%)، اما أدنى النسب فقد كانت من نصيب محافظة دهوك بنسبة(39.2%) .

2. وصلت نسبة النساء بعمر(15–54) سنة في العراق 49.2% في الحضر و للريف 49.5% لعام 2011 ، اعلى نسبة للنساء الحضريات للفئة العمرية اعلاه سجلتها محافظة اربيل بنسبة بلغت 54.1% ، أدنى النسب فقد كانت من نصيب محافظة كركوك حيث بلغت نسبتها 39.8% ، اما اعلى النسب للنساء الريفيات بعمر(15–54) كانت من نصيب ريف محافظة كركوك البالغة 73.6%، اما أدنى النسب كانت من نصيب ريف محافظة اربيل بنسبة 24.6% للعام نفسه.

3. ان أعلى نسبة للنساء في العراق كانت للفئة العمرية(50–54) سنة والبالغة 52.6% وهي في الوقت نفسه أعلى النسب مقارنة بالفئات العمرية الاخرى في الحضر والريف بنسب بلغت (51.9% ، 55.2%) على التوالي، اما أدناها كانت من نصيب الفئة العمرية (25–29) سنة بنسبة 48%.

4. 40.5 ٪ من النساء المتزوجات في العراق يتعرضن إلى تسلط الرجل وعنفه الاقتصادي، و 23.2 ٪ منهن يتعرضن إلى العنف النفسي واللفظي والجسدي ، أن أعلى نسبة للنساء الاتي تعرضن لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة كانت في محافظة الأنبار بنسبة 60.9% من مجموع النساء، اما أدنى النسب سُجلت في محافظة أربيل بنسبة 11.7% ، سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة للنساء المتزوجات المُعنفات بالعنف النفسي واللفظي والجسدي إذ سجلت 62.3%، أما ادنى النسب فكانت من نصيب محافظة كركوك بلغت 9%.

5. اهم العوامل التي تدفع الفرد إلى ممارسة العنف ضد المرأة هو تدني مستوى التعليم والتعرّض للإيذاء في مرحلة الطفولة أو شهادة حالات من العنف المنزلي الممارس ضد المرأة وتعاطي الكحول والسلوكيات التي تميل إلى تقبّل العنف، وعدم المساواة بين الجنسين ، اضافة الى الشخصية للمرأة المُعنفة غير واعية او مدركة لخطورة العنف او الإساءة الموجهه لها ، والبعض الآخر يتعلق بالخصائص الشخصية للفاعل . وفي كلتا الحالتين فإن ثقافة المجتمع هي المسؤولة عن تشكيل هذه الشخصيات وتحديد استجابتها على وفق منظومة من المعايير والقيم والمعتقدات التي توجب على المرأة عدم الافصاح به او تقديم شكوة قانونية ضد الفاعل خاصة اذا كان فردا من الاسرة.

6. لم يمكن التشريع من خلال الدستور والقوانين النافذة المرأة فعلياً من التمتع بالمساواة حيث ظلت استحقاقات المرأة مرهونة بعوامل عديدة تبطل أحياناً قدرة القوانين على تحسين وضع المرأة في المجتمع ويعزى ذلك إلى خلل في تنفيذ تلك القوانين.

الهوامش

[1] احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ، 1982 ، ص176.

[2] طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، ط 2، دار الكتب للطباعة، الموصل، 2000 . ص , 645.

[3] فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989، ص 45 .

[4] عباس فاضل السعدي، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان، ط 1، مطبعة ازهر ، بغداد، 1976 . ص.350.

[5] مكي محمد عزيز و رياض السعدي ، جغرافية السكان، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1994، ص233 .

[6] فوزي عيد سهاونه و موسى سمحة ، جغرافية السكان، دار الوائل للنشر ، عمان ، 2002، ص58 .

[7] جمهورية العراق ، المفوضية العليا لحقوق الانسان، الوضع الانساني للمرأة في العراق ومدى التزام بتطبيق اتفاقية مكافحة كافة اشكال التمييز ضد المرأة (غير منشور) ، ص 5.

[8] وزارة التخطيط العراقية ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، العنف ضد المرأة في العراق "الاشكاليات والخيارات" ،بغداد ، ص59.

[9] علي شاكر عبد الائمة الفتلاوي ، العنف النفسي الموجه ضد المرأة العراقية ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد 11 ، العددان 1 – 2، 2008 ، ص 447 .

[10] الامم المتحدة ، تقرير حقوق الانسان في العراق لعام 2010، مكتب حقوق الانسان ، 2011، بغداد ، ص 24.

[11] المصدر نفسه ، ص 26.

[12] الامم المتحدة ، منظمة الصحة العالمية على الموقع الالكتروني http://www.who.int/mediacentre/factsheets

[13] وزارة التخطيط العراقية ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، مصدر سابق، ص 62.

[14] المصدر نفسه، ص 36.

[15] المصدر نفسه ، ص 37.

[16] وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مراقبة أوضاع النساء والاطفال – العراق " المسح العنقودي المتعدد المؤشرات" لسنة 2011، 2012. ص 45.

[17] وزارة التخطيط العراقية ، ، العنف ضد المرأة في العراق "الاشكاليات والخيارات" ، مصدر سابق ، ص39.

[18] وزارة التخطيط العراقية ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، مصدر سابق، ص86.

[19] وزارة التخطيط العراقية ، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011 ، 2012, ص 54-55.

[20] المصدر نفسه, ص 54-55.

[21] المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011، مصدر سابق ، ص .

[22] الامم المتحدة ، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، تقرير حول حقوق الإنسان في العراق كانون الثاني –حزيران (2014) ، بغداد ، اب 2014 ، ص36 .

[23] المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011 ، مصدر سابق, ص 95-60.

**) وهو اقليم في شمال العراق يشمل على ثلاث محافظات اربيل و سليمانية و دهوك.

[24] جمهورية العراق ، المفوضية العليا لحقوق الانسان، مصدر سابق ، ص6.

[25] الامم المتحدة ، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، تقرير حول حقوق الإنسان في العراق كانون الثاني –حزيران (2014) ، بغداد ، اب 2014 ، ص37 .

[26] الامم المتحدة ، تقرير حقوق الانسان في العراق لعام 2010، مصدر سابق ، ص 24.

[27] المصدر نفسه ، ص 25.

[28] الامم المتحدة ، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، 2013، ص3.

[29] جمهورية العراق ، المفوضية العليا لحقوق الانسان، مصدر سابق ، ص5.

[30] الامم المتحدة ، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، 2013، ص24.

[31] جمهورية العراق ، المفوضية العليا لحقوق الانسان، مصدر سابق ، ص6.

[32] تقرير حقوق الإنسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للمدة 1/نيسان – 30/حزيران / 2007 ، ص 19.

[33] لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، مصدر سابق، ص24.

الملاحق

ملحق (1) عدد النساء و السكان بعمر 15-54 في العراق حسب المحافظة عام 2011

المحافظة	النساء			السكان		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
نينوى	591988	354529	946517	1121309	640621	1761930
كركوك	224311	145935	370246	563484	198308	761792
ديالى	182171	190297	372468	390092	374864	764956
الأنبار	214698	188224	402922	426568	401372	827940
بغداد	1742124	198415	1940539	3468108	451183	3919291
بابل	258938	225173	484111	484556	479500	964056
كربلاء	185255	92002	277257	399793	178371	578164
واسط	197675	124770	322445	395454	254075	649529
صلاح الدين	168897	195265	364162	350997	391965	742962
النجف	256398	90729	347127	515203	185493	700696
القادسية	163423	124825	288248	360950	246490	607440
المثنى	78855	102406	181261	177268	201878	379146
ذي قار	307136	170254	477390	651276	339772	991048
ميسان	198426	69107	267533	396600	133845	530445
البصرة	574212	124259	698471	1141600	253252	1394852
اربيل	408950	33101	442051	756587	134760	891347
دهوك	188257	53309	241566	466519	149597	616116
سليمانية	441253	71579	512832	899695	141331	1041026
مجموع	6382967	2554179	8937146	12966059	5156677	18122736

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتنمية المعلومات، اسقاطات سكان العراق لعام 2011.(نشرات أكترونية).

الملاحق

ملحق (2) عدد النساء من مجموع السكان حسب التركيب العمري في العراق عام 2011						
الفئات العمرية	النساء			السكان		
	عدد النساء بعمر 15-54 من مجموع السكان	حضر	ريف	حضر	ريف	مجموع
19-15	1800961	1226812	574149	2531738	1179242	3710980
24-20	1551925	1127914	424011	2315202	900056	3215258
29-25	1282305	911359	370946	1916963	754441	2671404
34-30	1129203	790662	338541	1610288	655415	2265703
39-35	1026864	724031	302833	1423003	590410	2013413
44-40	884658	650717	233941	1304121	498256	1802377
49-45	738741	541545	197196	1075266	374996	1450262
54-50	522489	409927	112562	789478	203861	993339
المجموع	8937146	6382967	2554179	12966059	5156677	18122736
المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتنمية المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي لسكان العراق لعام 2012 مؤشرات عن الصحة الإنجابية, المجموعة الاحصائية 2013/2012 ، جدول 14-4: و جدول (2/7) د ، ص 187.						

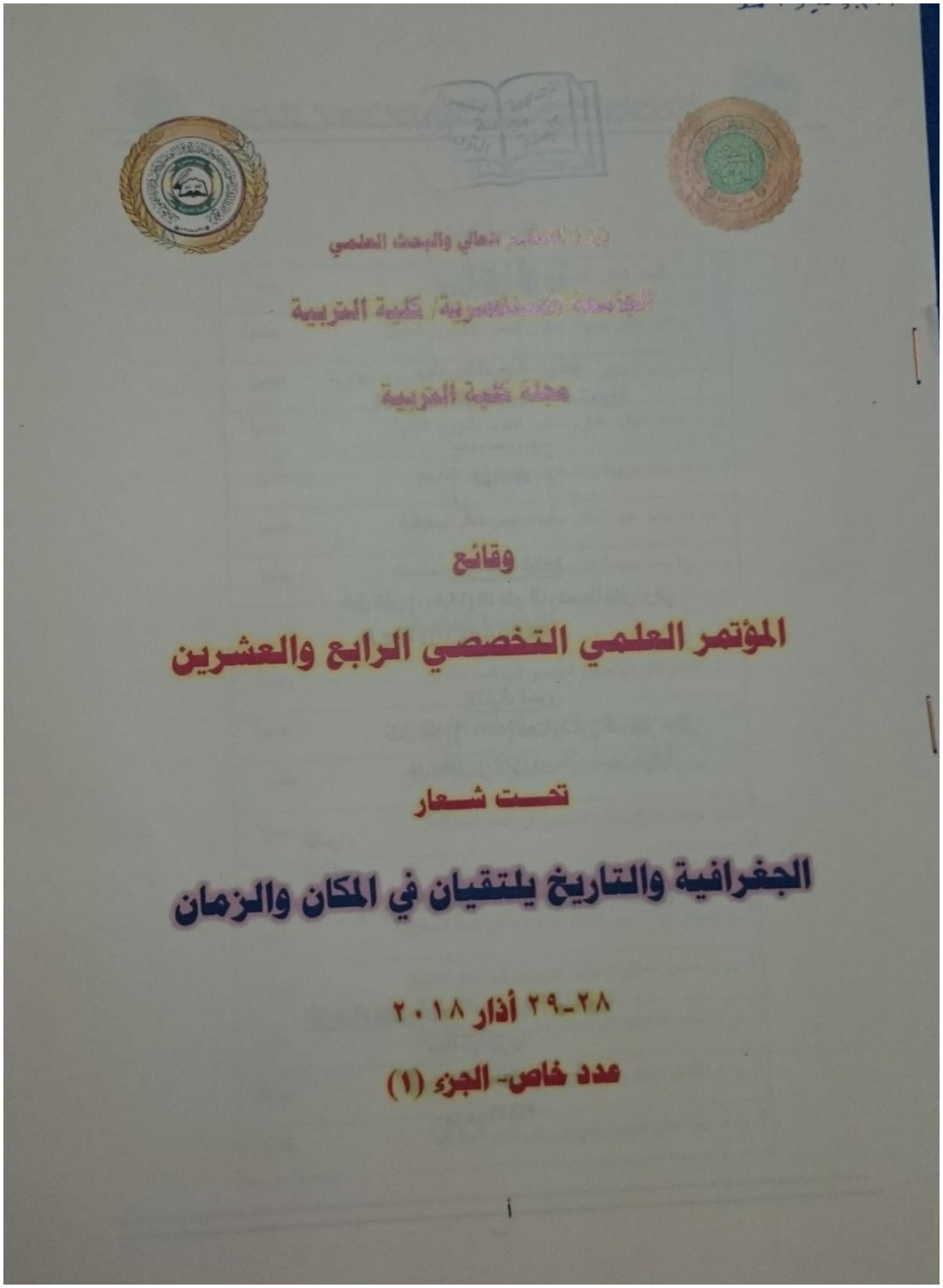
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
مجلة كلية التربية
وقائع
المؤتمر العلمي التخصصي الرابع والعشرين
تحت شعار
الجغرافية والتاريخ يلتقيان في المكان والزمان
٢٨-٢٩ أذار ٢٠١٨
عدد خاص- الجزء (١)

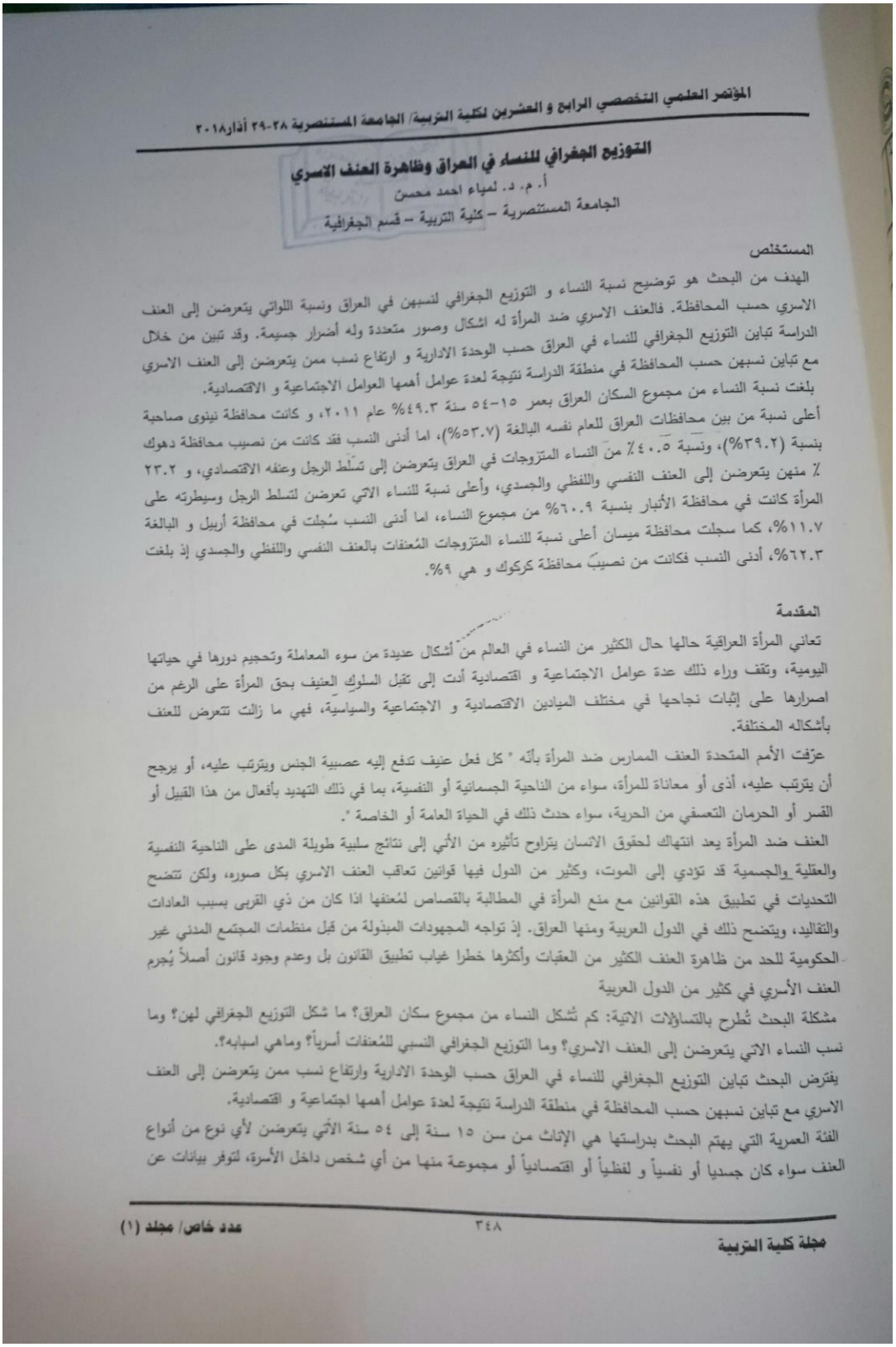

التوزيع الجغرافي للنساء في العراق وظاهرة العنف الاسري

أ. م. د. لمياء احمد محسن
الجامعة المستنصرية – كلية التربية – قسم الجغرافية

المستخلص

الهدف من البحث هو توضيح نسبة النساء و التوزيع الجغرافي لنسبهن في العراق ونسبة اللواتي يتعرضن إلى العنف الاسري حسب المحافظة. فالعنف الاسري ضد المرأة له اشكال وصور متعددة وله أضرار جسيمة. وقد تبين من خلال الدراسة تباين التوزيع الجغرافي للنساء في العراق حسب الوحدة الادارية و ارتفاع نسب ممن يتعرضن إلى العنف الاسري مع تباين نسبهن حسب المحافظة في منطقة الدراسة نتيجة لعدة عوامل أهمها العوامل الاجتماعية و الاقتصادية.

بلغت نسبة النساء من مجموع السكان العراق بعمر ١٥-٥٤ سنة ٤٩.٣% عام ٢٠١١، و كانت محافظة نينوى صاحبة أعلى نسبة من بين محافظات العراق للعام نفسه البالغة (٥٣.٧%)، اما أدنى النسب فقد كانت من نصيب محافظة دهوك بنسبة (٣٩.٢%)، ونسبة ٤٠.٥٪ من النساء المتزوجات في العراق يتعرضن إلى تسلّط الرجل وعنفه الاقتصادي، و ٢٣.٢٪ منهن يتعرضن إلى العنف النفسي واللفظي والجسدي، وأعلى نسبة للنساء الاتي تعرضن لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة كانت في محافظة الأنبار بنسبة ٦٠.٩% من مجموع النساء، اما أدنى النسب سُجلت في محافظة أربيل و البالغة ١١.٧%، كما سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة للنساء المتزوجات المُعنفات بالعنف النفسي واللفظي والجسدي إذ بلغت ٦٢.٣%، أدنى النسب فكانت من نصيبَ محافظة كركوك و هي ٩%.

المقدمة

تعاني المرأة العراقية حالها حال الكثير من النساء في العالم من أشكال عديدة من سوء المعاملة وتحجيم دورها في حياتها اليومية، وتقف وراء ذلك عدة عوامل الاجتماعية و اقتصادية أدت إلى تقبل السلوك العنيف بحق المرأة على الرغم من اصرارها على إثبات نجاحها في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، فهي ما زالت تتعرض للعنف بأشكاله المختلفة.

عرّفت الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنّه " كل فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة ".

العنف ضد المرأة يعد انتهاك لحقوق الانسان يتراوح تأثيره من الأني إلى نتائج سلبية طويلة المدى على الناحية النفسية والعقلية والجسمية قد تؤدي إلى الموت، وكثير من الدول فيها قوانين تعاقب العنف الاسري بكل صوره، ولكن تتضح التحديات في تطبيق هذه القوانين مع منع المرأة في المطالبة بالقصاص لمُعنفها اذا كان من ذي القربى بسبب العادات والتقاليد، ويتضح ذلك في الدول العربية ومنها العراق. إذ تواجه المجهودات المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية للحد من ظاهرة العنف الكثير من العقبات وأكثرها خطرا غياب تطبيق القانون بل وعدم وجود قانون أصلاً يُجرم العنف الأسري في كثير من الدول العربية

مشكلة البحث تُطرح بالتساؤلات الاتية: كم تُشكل النساء من مجموع سكان العراق؟ ما شكل التوزيع الجغرافي لهن؟ وما نسب النساء الاتي يتعرضن إلى العنف الاسري؟ وما التوزيع الجغرافي النسبي للمُعنفات أسرياً؟ وماهي اسبابه؟.

يفترض البحث تباين التوزيع الجغرافي للنساء في العراق حسب الوحدة الادارية وارتفاع نسب ممن يتعرضن إلى العنف الاسري مع تباين نسبهن حسب المحافظة في منطقة الدراسة نتيجة لعدة عوامل أهمها اجتماعية و اقتصادية.

الفئة العمرية التي يهتم البحث بدراستها هي الإناث من سن ١٥ سنة إلى ٥٤ سنة الأتي يتعرضن لأي نوع من أنواع العنف سواء كان جسديا أو نفسياً و لفظياً أو اقتصادياً أو مجموعة منها من أي شخص داخل الأسرة، لتوفر بيانات عن